

الفصل التشريعي السادس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

ب.ر.ن.ب. الحبيب الخادم يوم الثلاثاء الموافق ١١/٢٠/٢٠٢٢
٣٣ لخطاثة منحة الدستور

قطاع اللجان

لجنة شؤون الإسكان والعقار

التاريخ: 20 جمادى الآخرة 1443هـ

الموافق: 23 يناير 2022م

التقرير رقم (8)

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة.. وبعد،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير **الثامن** للجنة شؤون الإسكان والعقار عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي (المحال بصفة الاستعجال).

برجاء التكرم بعرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس اللجنة

فايز غنام الجمهور

التقرير الثامن للجنة شؤون الإسكان والعقار بالموافقة بعد التعديل على

الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (6) من القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي المقدم من السادة النواب/ د.عبدالعزیز الصقعي - د.حسن عبدالله جوهر - د.عبدالكريم الكندري - د.عبيد محمد المطيري - فايز غنام الجمهور. (المحال بصفة الاستعجال).

الإحالة:

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة يوم الأربعاء الموافق 2022/1/19م بالموافقة على الطلب المقدم من السيد العضو/ د.عبدالعزیز طارق الصقعي بإحالة عدد من الاقتراحات بقوانين إلى اللجنة لدراستها وتقديم تقرير بشأن كل منها إلى المجلس. وقد نظرت اللجنة أحد هذه الاقتراحات وهو الاقتراح بقانون المشار إليه.

عرض عمل اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً واحداً بتاريخ 2022/1/23م، وقد حضر جانباً من الاجتماع كل من:

- السيد/ عبدالوهاب الرشيد - وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار.
- عن بنك الائتمان الكويتي:
- السيد/ صلاح المظف - مدير عام بنك الائتمان الكويتي.
- عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:
- السيد/ مروان الغانم - مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- السيد/ طلال السلطان - مدير إدارة المكتب الفني بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

موضوع الاقتراح بقانون والهدف منه:

يتضمن الاقتراح بقانون المشار إليه زيادة رأس مال بنك الائتمان الكويتي بمقدار سبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي (750.000.000) ليصبح رأس مال البنك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي (3.750.000.000) بحيث تغطي الزيادة من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك، وذلك نظراً لكون الأسر الكويتية أولى بالملاءة المالية للصندوق من الدول الأخرى.

ويهدف الاقتراح - كما ورد بمذكرته الايضاحية - إلى الإسراع في حل وتخفيف حدة الازمة الاسكانية المتمثلة في عدم توفر السيولة اللازمة في بنك الائتمان لتمويل قروض الوحدات السكنية في المدن الاسكانية الجديدة.

رأي الحكومة:

أولاً: وزارة المالية.

- أكد السيد/ عبدالوهاب الرشيد - وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار بأن الاقتراح المشار إليه سوف يساهم بشكل مؤقت بحل المشكلات الاسكانية العالقة باعتباره حل قصير المدى، كما تعهد الوزير بتقديم قرارات سوف تساهم بحل المشكلات الاسكانية العالقة، بجلسة مجلس الأمة المقرر عقدها بتاريخ 25 يناير 2022م.

ثانياً: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

- أكد المدير العام للصندوق موافقة الصندوق على التعديل المشار إليه في الاقتراح مع تعديل مبلغ الزيادة بحيث يكون ثلاثمائة مليون دينار كويتي فقط.

ثالثاً: بنك الائتمان الكويتي.

أكد مدير عام بنك الائتمان الكويتي على موافقة البنك على الاقتراح بقانون المشار إليه بزيادة رأس مال البنك لحل المشكلات الاسكانية العالقة، كما أكد على ضرورة إبقاء النص الخاص بتخصيص خمسمائة مليون دينار كويتي من رأس مال البنك لتغطية أحكام كل من (مادة 28 مكرراً) و (مادة 28 مكرراً أ) من القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.

رأي اللجنة:

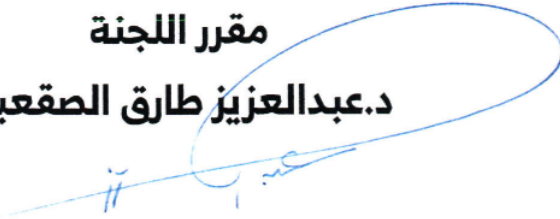
بناءً على ما سبق وبعد الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، أكدت اللجنة ضرورة إقرار هذا المقترح كونه يساهم في تسريع حل بعض المشكلات الإسكانية العالقة في الوقت الحالي وهو الهدف الذي تسعى إليه اللجنة منذ تشكيلها. ورأت اللجنة بأن يتم تعديل نص المادة (6) كاملاً بدلاً عن تعديل الفقرة الأولى فقط، كما أبدت اللجنة تحفظها برغبتها بالموافقة على زيادة رأس مال بنك الائتمان كما ورد بالاقتراح وهو سبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي بحيث يصبح رأس مال بنك الائتمان الكويتي ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي (3.750.000.000)، ولكن نظراً لعدم موافقة الحكومة على هذا المبلغ وافقت اللجنة على المبلغ الذي تم اقتراحه من قبل الحكومة وهو ثلاثمائة مليون دينار كويتي فقط، مع تعهد السيد/ وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار بتقديم قرارات سوف تساهم بحل المشكلات الاسكانية العالقة بجلسة مجلس الأمة المقرر عقدها بتاريخ 25 يناير 2022م، رغبة من اللجنة في التعاون مع الحكومة لحل بعض المشكلات المتعلقة في القضية الاسكانية.

قرار اللجنة:

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى **الموافقة بعد التعديل** على الاقتراح بقانون على النحو الوارد بالجدول المقارن.

واللجنة تقدم تقريرها للمجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

مقرر اللجنة
د. عبدالعزيز طارق الصقبي



• المرفقات:

- نسخة عن مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية (كما انتهت إليه اللجنة).
- نسخة عن الجدول المقارن.
- نسخة عن الاقتراح بقانون المشار إليه.
- نسخة عن قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة يوم الأربعاء الموافق 2022/1/19م بالموافقة على الطلب المقدم من السيد العضو/ د.عبدالعزيز طارق الصقبي

مرفق رقم (1)
مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية
(كما انتهت إليه اللجنة)

**مشروع قانون رقم () لسنة 2022
بتعديل المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965
بإنشاء بنك الائتمان الكويتي**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد اعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.
- وعلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 المشار إليه النص التالي:

رأس مال البنك ثلاثة آلاف وثلاثمائة مليون دينار كويتي (3,300,000,000 د.ك.) وتغطي الزيادة في رأس المال ومقدارها ثلاثمائة مليون دينار كويتي

(300.000.000 د.ك) من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك. على أن يخصص مبلغ خمسمائة مليون دينار كويتي (500.000.000 د.ك) من رأس مال البنك لتغطية أحكام كل من (المادة 28 مكررا) و (المادة 28 مكررا أ) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. ويجوز أن تكون من بين دفعات رأس المال حصيلة ما تحوله الحكومة إلى البنك من حقوقها قبل الغير. ويعتبر مدفوعا من رأس المال ما سبق دفعه لبنك الائتمان الذي أنشئ بالقانون رقم 40 لسنة 1960.

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم () لسنة 2022

بتعديل المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965

بإنشاء بنك الائتمان الكويتي

اهتم الدستور الكويتي برعاية الأسرة بما يحفظ كيانها ويقوي أواصرها، وباعتبار أن توفير المسكن الملائم يحقق استقرارها وأمنها، واستناداً إلى الزيادة المضطردة في أعداد المستحقين للرعاية السكنية في السنوات الأخيرة مما نتج عنه التأخير في توفير البدائل السكنية خلال المواعيد المناسبة، ومنها التأخر في إصدار أذونات البناء في المدن الإسكانية الجديدة مثل المطلاع وجنوب خيطان حتى الآن على الرغم من جاهزية الأرض ويكمن السبب في ذلك في عدم توفر السيولة اللازمة في بنك الائتمان الكويتي لتمويل قروض الوحدات السكنية، الأمر الذي يتطلب معه زيادة رأس مال البنك ليتمكن من الوفاء بالتزاماته المالية.

جاء هذا القانون بزيادة رأس مال البنك بمبلغ ثلاثمائة مليون دينار كويتي (300.000.000 د.ك) بحيث تغطي هذه الزيادة من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك.

وحفاظاً على ما جاء في أحكام القانون رقم 1 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي في أن يخصص مبلغ خمسمائة مليون دينار كويتي (500.000.000 د.ك) من رأس مال البنك لتغطية

كل من (المادة 28 مكررا) و (المادة 28 مكررا أ) من القانون رقم 47 لسنة 1993
في شأن الرعاية السكنية، فقد تم النص بالفقرة الثانية على ذلك.

مرفق رقم (2) الجدول المقارن

جدول مقارن

من

الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي المقدم من السادة النواب/ د.عبدالعزیز طارق الصقعي - د.عبدالكريم عبد الله الكندري - د.حسن عبد الله جوهر - د.عبيد محمد المطيري - فايز غنام الجمهور. (المحال إلى اللجنة بصفة الاستعجال).

1

نص محذوف

نص مضاف

نص معدل

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	النص كما ورد بالانزاع	النص الأصلي
	<p>- بعد الاطلاع على الدستور،</p> <p>- وعلى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،</p> <p>- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والقوانين المعدلة له،</p> <p>- وعلى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد اعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.</p> <p>- وعلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. والقوانين المعدلة له.</p> <p>- وعلى القانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. والقوانين المعدلة له.</p> <p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>- بعد الاطلاع على الدستور،</p> <p>- وعلى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،</p> <p>- وعلى القانون رقم (25) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والقوانين المعدلة له،</p>	<p>- نحن عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت.</p> <p>- بعد الاطلاع على المواءم 20 و 23 و 65 و 136 و 137 من الدستور.</p> <p>- وعلى القانون رقم 40 لسنة 1960 الخاص بإنشاء بنك الائتمان والمعمل بالقوانين ذات الأرقام 8 و 12 و 18 و 33 لسنة 1961</p>
	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.</p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	النص كما ورد بالترحيل	النص الأصلي
	<p>النص كما انضمت إليه اللجنة (المادة الأولى)</p> <p>يستبدل بنص المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 المشار إليه النص التالي: رأس مال البنك ثلاثة آلاف وثلاثمائة مليون دينار كويتي (3,300,000,000 د.ك.) وتغطي الزيادة في رأس المال ومقارنوا ثلاثمائة مليون دينار كويتي (300,000,000 د.ك.) من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بإدائها للبنك متى طلب ذلك. على أن يخصص مبلغ خمسمائة مليون دينار كويتي (500,000,000 د.ك.) من رأس مال البنك لتغطية أحكام كل من (المادة 28 مكررا) و (المادة 28 مكررا أ) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرضائية السكنية.</p> <p>ويجوز أن تكون من بين دفعات رأس المال حصيلة ما تحوله الحكومة إلى البنك من حقوقها قبل الغير. ويعتبر مدفوعا من رأس المال ما سبق دفعه لبنك الائتمان الذي أنشئ بالقانون رقم 40 لسنة 1960.</p>	<p>النص كما ورد بالترحيل (المادة الأولى)</p> <p>يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 المشار إليه النص التالي: رأس مال البنك ثلاثة مليارات وسبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي (3,750,000,000 د.ك.) وتغطي الزيادة في رأس المال من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بإدائها للبنك متى طلب ذلك.</p>	<p>النص الأصلي مادة 6</p> <p>رأس مال البنك ثلاثة آلاف مليون دينار كويتي 3,000,000,000 د.ك. وتغطي الزيادة في رأس المال من الاحتياطي العام للدولة. ويخول وزير المالية أداءها إلى البنك دفعة واحدة أو على دفعات، على أن تخصص الزيادة ومقارنوا خمسمائة مليون دينار كويتي (500,000,000 د.ك.) في رأس مال البنك لتغطية أحكام كل من (المادة ٢٨ مكررا) و (المادة ٢٨ مكررا أ) من القانون رقم 47 لسنة ١٩٩٣ المشار إليه.</p> <p>ويجوز أن تكون من بين دفعات رأس المال حصيلة ما تحوله الحكومة إلى البنك من حقوقها قبل الغير. ويعتبر مدفوعا من رأس المال ما سبق دفعه لبنك الائتمان الذي أنشئ به بالقانون رقم 40 لسنة 1960.</p>

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح	النص الأصلي
	<p>النص كما انضمت إليه اللجنة (المادة الثانية) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.</p> <p>المادة الثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.</p> <p>أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح</p>	<p>النص كما ورد بالاقترح (المادة الثانية) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.</p> <p>المادة الثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح</p>	

مرفق رقم (3)

الاقترح بقانون المشار إليه

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. عبد الكريم عبد الله الكندري

د. عبد العزيز طارق الصقبي

د. عبيد محمد المطيري

د. حسن عبد الله جوهر

فايز غنام الجمهـور

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة.
يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
مع إعطائه صفة الاستعجال.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول

٧٤٠

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون رقم

(٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه النص التالي:

"رأس مال البنك ثلاثة مليارات وسبعمئة وخمسون مليون دينار كويتي (٣,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك.) وتغطي الزيادة في رأس المال من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك".

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول

٧٤٠



State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون رقم

(٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي

يعد مشروع مدينة المطلاع أكبر مشروع إسكاني تم تنفيذه في الكويت، فهو يتكون من (١٢) ضاحية على امتداد (١٠٢) ألف كيلو متر مربع ويحتوي على أكثر من (٢٨,٢٨٨) وحدة سكنية.

وعلى الرغم من انتهاء أعمال البنية التحتية في المدينة منذ فترة إلا أن عدد الوحدات السكنية التي تم منحها أذونات بناء يبلغ عددها (٨,٩١٧) وحدة وهو ما يمثل (٣١%) فقط من أعداد الوحدات السكنية في المدينة، أي أن هناك أكثر من (١٩) ألف أسرة كويتية تم التخصيص لها في مدينة المطلاع لم تتمكن استلام إذن البناء حتى الآن على الرغم من جاهزية الأرض، ويمكن السبب في ذلك هو عدم توفر السيولة اللازمة في بنك الائتمان لتمويل قروض الوحدات السكنية في المطلاع.

ولما كانت الأزمة الاسكانية قد تفاقمت بصورة أفضت مضاجع المواطنين مما يتطلب تدخلاً عاجلاً وسريعاً لتخفيف حدة هذه الأزمة، ولما كانت السيولة المالية في الاحتياطي العام للدول قد أوشكت على النفاد، ولما كان الاحتياطي العام في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد بلغ (٣,٣٣٠) ألف مليون دينار بخلاف رأس ماله البالغ (٢٠٠٠) مليون دينار، ولما كانت الأسر الكويتية أولى بالاستفادة من الملاحة المالية للصندوق من الدول الأخرى، جاء هذا القانون لتعديل الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ المشار



State of Kuwait

دولة الكويت

إليه، وذلك لزيادة رأس مال البنك بمقدار (٧٥٠) مليون دينار كويتي تؤدي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

مرفق رقم (4)

قرار المجلس بجلسته المعقودة يوم الأربعاء الموافق

2022/1/19 بالموافقة على الطلب المقدم من

السيد العضو/ د. عبدالعزيز الصقبي

Speaker's Office
State of Kuwait



مكتب الرئيس
دولة الكويت

المحترم الأخ الفاضل / رئيس لجنة شؤون الإسكان و العقار

تحية طيبة وبعد ،،،

مجلس الأمة

KNA_78097_2022

23/01/2022

أنهي إليكم أن مجلس الأمة قد نظري في جلسته المعقودة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٢/١/١٩م، الرسالة الواردة من السيد العضو / د.عبدالعزیز طارق الصقعي بطلب إحالة الاقتراحات بقوانين المدرجة بالجدول المرفق بالرسالة إلى لجنتم عملاً بنص المادة (٥٥) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وبعد المناقشة انتهى المجلس إلى الموافقة على هذا الطلب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة



المرفقات :

جاس لامة

ا 37224 2022

17/01/2022

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الامة

تحية طيبة وبعد ،،،

لا شك بأن القضية الاسكانية هي القضية الأولى في الكويت، وأن استمرارها أصبح يورق الأسر وهو ما يحتم علينا -ممثلي الأمة- في منحها الأولوية وتفعيل كافة الأدوات التشريعية والرقابية لحل هذه القضية.

ولما كانت هناك مجموعة كبيرة من المشروعات والاقتراحات بقانون مرتبطة بالقضية الاسكانية وبنك الائتمان قد تم تقديمها من مجاميع نيابية مختلفة، وكانت هذه المشروعات والاقتراحات قد تأخر إحالتها إلى لجنة شؤون الإسكان والعقار، كان من الواجب تفعيل المادة (55) من اللائحة الداخلية في إحالة المشروعات والاقتراحات بقانون المرتبطة بالقضية الاسكانية وبنك الائتمان إلى اللجنة لبحثها ودراستها وإعداد التقرير بشأنها في أقرب وقت.

لذا فإنني أتقدم بطلب إحالة المشروعات والاقتراحات بقانون المدرجة بالجدول المرفق بهذه الرسالة إلى لجنة شؤون الإسكان والعقار عملاً بنص المادة (55) من اللائحة، مع رجاء بإدراج هذه الرسالة في بند الرسائل الواردة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

د.عبدالعزیز طارق الصقبي

د.عبدالعزیز طارق الصقبي
عضو مجلس الأمة

www.kna.kw

جدول المشروعات بقانون والاقتراحات بقانون المراد إحالتها للجنة شؤون الإسكان والعقار

<p>الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (6) من القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي المقدم من السادة الأعضاء د.حسن عبدالله جوهر / د.عبيد محمد المطيري / د.عبدالكريم عبدالله الكندري / فايز غنام الجمهور / د.عبدالعزیز طارق الصقعي.</p>
<p>الاقتراح بقانون بشأن مكافحة احتكار أراضي الفضاء المقدم من السادة الأعضاء أسامة عيسى الشاهين / د.حسن عبدالله جوهر / د.حمد محمد المطر / شعيب شباب المويزري / د.عبدالعزیز طارق الصقعي.</p>
<p>الاقتراح بقانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفه وحدتي الكهرباء والماء المقدم من السادة الأعضاء د.خالد عايد العنزي / مهند طلال الساير / عبدالله جاسم المظف / د.هشام عبدالصمد الصالح / د.حمد أحمد روح الدين.</p>
<p>الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (3 مكرر) إلى القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفه وحدتي الكهرباء والماء المقدم من السادة الأعضاء أسامة عيسى الشاهين / د.حمد محمد المطر / شعيب شباب المويزري / د.عبدالعزیز طارق الصقعي / خالد محمد العتيبي.</p>
<p>الاقتراح بقانون بشأن استدامة منح القروض العقارية للسكن الخاص من قبل بنك الائتمان المقدم من السادة الأعضاء مهند طلال الساير / مهلهل خالد المظف / عبدالله جاسم المظف / د.حمد أحمد روح الدين / شعيب شباب المويزري.</p>

<p>الاقتراح بقانون بشأن استدامة منح القروض العقارية للسكن الخاص من قبل بنك الائتمان المقدم من السادة الأعضاء د.حسن عبدالله جوهر / د.بدر حامد الملا / خالد محمد العتيبي / أحمد محمد الحمد / د.عبدالعزیز طارق الصقعي.</p>
<p>مشروع قانون بشأن التمويل العقاري المقدم من الحكومة.</p>
<p>الاقتراح بقانون بشأن تنظيم التملك في القطاع السكني في الكويت المقدم من السادة الأعضاء عدنان سيد عبدالصمد / د.خالد عايد العنزي / د.عبدالعزیز طارق الصقعي / خليل إبراهيم الصالح.</p>
<p>الاقتراح بقانون بشأن تنظيم التملك في القطاع السكني في الكويت المقدم من السادة الأعضاء د.عبید محمد المطيري / مساعد عبدالرحمن العارضي / أحمد محمد الحمد / فايز غنام الجمهور / أسامة أحمد المناور.</p>
<p>الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (58 مكرراً أ) إلى المرسوم الأميري رقم (5) لسنة 1959 بقانون التسجيل العقاري المقدم من السادة الأعضاء أسامة عيسى الشاهين / د.حمد محمد المطر / د.صالح ذياب المطيري / د.عبدالعزیز طارق الصقعي / فايز غنام الجمهور.</p>
<p>الاقتراح بقانون بشأن ترميم الأراضي الفضاء المملوكة للدولة المقدم من السيد العضو بدر ناصر الحميدي.</p>
<p>الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة للأراضي والعقارات المقدم من السادة الأعضاء أسامة عيسى الشاهين / د.حمد محمد المطر / شعيب شباب المويزري / د.صالح ذياب المطيري / د.عبدالعزیز طارق الصقعي.</p>

اقترح بقانون بإنشاء هيئة تنظيم الأراضي والعقارات المقدم من السيد العضو
أحمد محمد الحمد.

الاقترح بقانون بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية وتنميتها اقتصادياً
على الأراضي المملوكة للدولة المقدم من السادة الأعضاء د.حسن عبدالله جوهر /
د.عبدالعزیز طارق الصقعي / مهند طلال السایر / مهلهل خالد المظف / فايز
غنام الجمهور.

الاقترح بقانون بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية وتنميتها اقتصادياً
على الأراضي المملوكة للدولة المقدم من السادة الأعضاء د.بدر حامد الملا /
د.عبدالكريم عبدالله الكندري / عبدالله جاسم المظف / الصيفي مبارك الصيفي /
خالد محمد العتيبي.

الاقترح بقانون بشأن ضريبة الأملاك العقارية المقدم من السادة الأعضاء أسامة
عيسى الشاهين / د.حمد محمد المطر / د.صالح ذياب المطيري / د.عبدالعزیز
طارق الصقعي / فايز غنام الجمهور.

الاقترح بقانون بشأن تنظيم الوكالات العقارية المقدم من السادة الأعضاء أسامة
عيسى الشاهين / د.حسن عبدالله جوهر / د.صالح ذياب المطيري / د.عبدالعزیز
طارق الصقعي / خالد محمد العتيبي.

الاقترح بقانون بشأن حل أزمة السكن المقدم من السيد العضو مبارك عبدالله
العجمي.

الاقترح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (3 مكرراً) إلى القانون رقم (20) لسنة
2016 في شأن تحديد تعرفه وحدتي الكهرباء والماء المقدم من السيد العضو
د.هشام عبدالصمد الصالح.

(26)